



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

أفكار وجبهة في اتفاقية سنجار ولكن هل يمكن تنفيذها؟

هنار معروف

ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

أفكار وجبهة في اتفاقية سنجار ولكن هل يمكن تنفيذها؟

هنار معروف *

في التاسع من تشرين الأول عام 2020، وقعت اتفاقية -وقُدمت للشارع العام- بعد أقل عدد من المشاورات مع المجتمع المحلي في سنجار وبرغبة أقل في الشروع بتنفيذها. برعاية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، وقعت الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان اتفاقية أمن واستقرار في قضاء سنجار، تهدف إلى المصالحة.

سنجار هي بلدة ذات أغلبية يزيديّة، تقع في محافظة نينوى شمال العراق، وقد عانت بشدة إبان هجوم داعش في عام 2014. هجوماً أفضى إلى إبادة جماعية وممارسة انتهاكات ممنهجة أخرى ضد أسرها. وبما أن داعش لم تعد تمثل تهديداً كبيراً، فإن الاضطرابات والمناوشات السياسية هي ما تبقى مستمرة.

يعد قضاء سنجار واحداً من أربعة عشر قضاءً متنازعاً عليه، تطالب بأحقّيته كلٌّ من حكومتي بغداد وأربيل، وهذه المطالبة تتحدد بالمنافسة بين سيطرة الحكومة والإقليم. بالإضافة إلى ذلك، وبما أن سنجار تشترك من ناحية الحدود مع محافظة الحسكة السورية إلى الشمال الغربي ومع محافظة سيلوبي إلى الشمال الشرقي، فإن البلدة تعاني من مأزق إقليمي.

تُركز اتفاقية الأمن والاستقرار على المصالحة من خلال تغييرات على الصعيد الإداري والأمني وإعادة الإعمار. فعلى الصعيد الإداري، تنص الاتفاقية على اختيار رئيس بلدية جديد. في الوقت الحالي، لسنجار حكومتان محليتان، الأولى عينتها السلطات ومكانها في سنجار، والثانية يديرها رئيس البلدية الذي انتخبه المجلس المؤقت، والذي يسير أعماله من منفاه في دهوك. تدعو الاتفاقية حكومتي أربيل وبغداد إلى اتخاذ قرار بشأن اختيار رئيس بلدية مستقل، وهو أمر ما يزال معلقاً.

على الصعيد الأمني، تنص الاتفاقية على إخراج جميع الجماعات المسلحة، وتعيين 2,500 عنصر من قوات الأمن المحلية في سنجار. على أي حال، تبقى دعوة الشرطة المحلية لإعادة السيطرة

* مسؤولة حقوق الإنسان والشؤون السياسية، الفنصلية البريطانية العامة في أربيل.

على المنطقة أمراً جوهرياً - بلا آليات لتطبيق هذه الدعوة. ونصت الاتفاقية على انسحاب حزب العمال الكردستاني (PKK) من قضاء سنجار. دخلت قوات حزب العمال الكردستاني إلى سنجار مستفيدة من الفراغ الأمني الذي أعقب هجوم داعش عام 2014. بعد وقت قصير من تشكيل وحدات مقاومة سنجار (YBS)، تأسس جناح سياسي في إطار مجلس الحكم الذاتي الديمقراطي في سنجار وحزب الحرية والديمقراطية الإيزيديين. إن دمج حزب العمال الكردستان وتجنيد الإيزيديين في وحدات مقاومة سنجار للمساعدة في استتباب الأمن في المنطقة خلق معوقات أخرى تحول دون مغادرة هذه المجاميع.

على صعيد إعادة الإعمار، تدفع اتفاقية الأمن والاستقرار بقوة نحو تشكيل لجنة مشتركة مع الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم للتنسيق مع الإدارة المحلية في محافظة نينوى لإعادة الإعمار. كما تهدف الاتفاقية أيضاً إلى ترسيخ الاستقرار والأمن والإدارة المدنية وتقديم الخدمات وإعادة الإعمار لتشجيع عودة النازحين داخليا (IDP) منذ عام 2014.

ما الذي أنجز حتى الآن؟

تمثل الاتفاقية جسر لردم الفجوة بين أربيل وبغداد. وعلى الرغم من ذلك -وبعد مرور خمسة أشهر- ما تزال الاتفاقية حبراً على ورق. في كانون الثاني، دعت الممثلة الخاصة للأمن العام لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، جينين هينيس بلاسختارت، إلى تطبيق عاجل للاتفاقية بين الحكومتين. وكخطوة أولية، نشرت الحكومة الفيدرالية لواءين من الشرطة الفيدرالية العراقية خلال الشهر الأول من تنفيذ الاتفاقية لتحديد الأهداف المتعلقة بالأمن. يهدف الانتشار السريع إلى تشجيع النازحين العراقيين على العودة إلى ديارهم.

من منظور استراتيجي -ولكونها تقع في شمال شرق العراق- عانت سنجار بشكل كبير من وجود الميليشيات ومن قوى مختلفة تعمل بالوكالة. في أوائل آذار، صرح المدير المحلي للحزب الديمقراطي الكردستاني، قادر كجك، أن «القوى الإقليمية تريد أن تكون سنجار جزءاً من الهلال الشيعي الإيراني».

مع وجود حزب العمال الكردستاني والجماعات الشيعية شبه العسكرية، وحدات الحشد الشعبي في سنجار -المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بإيران- أصبح تنفيذ الاتفاقية أكثر صعوبة. وفقاً للشيخ شمو، مستشار حكومة إقليم كردستان لشؤون الإيزيديين، تم نشر حوالي 15 ألف عنصر من قوات

الحشد الشعبي في سنجار بحلول أوائل آذار. وشدد شمو على إقامة قواعد عسكرية جديدة في جبل سنجار الذي كان ولا يزال تحت سيطرة حزب العمال الكردستاني. كما صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مؤخراً أن بلاده لن تسمح بأن تصبح سنجار نسخة ثانية عن جبل قنديل. بعبارة أخرى، لن يسمح لقوات حزب العمال الكردستاني - التي تعدها تركيا منظمة إرهابية - بإنشاء مقر ثانٍ ثابت على جبل سنجار. لذلك، فإن مقاومة حزب العمال الكردستاني ورفضه للانسحاب قد يدفع تركيا إلى بدء العمليات في سنجار؛ مما يجعل الاتفاقية باطلة ولاغية.

في الواقع، أن تطبيق اتفاق سنجار لم يكن ليطبق تطبيقاً مباشراً، إذ كان ينقصه الترتيب، بشأن ما يجب فعله أولاً؛ ومع ذلك، فإن تعطيل المشاورات المحلية وتجاهلها التام يمثل سابقة سيئة منذ البداية، مما يعمل على تقليص عوامل التفاؤل لدى سكان سنجار المحليين. حتى الآن، فشلت الاتفاقية في تلبية أهدافها وتوقعاتها. وعلى الرغم من قولي هذا، فإن الاتفاقية تبقى أفضل طريقة للمضي قدماً في إعادة الاستقرار إلى سنجار وتمكين عودة الآلاف من النازحين داخلياً. وإذا تم تنفيذ اتفاقية سنجار، فقد تصبح مثلاً جيداً يحتذى به لبقية المناطق المتنازع عليها بين الحكومة الفيدرالية وحكومة إقليم كردستان.

القضايا المنبثقة الأخرى التي يمكن أن تعرقل عملية تنفيذ الاتفاقية هي: الخلافات بشأن اختيار بلدية جديد، وافتقار الحكومة الفيدرالية للقوة لكي تبعد حزب العمال الكردستاني سلمياً عن سنجار، والتهديد التركي المتمثل بعمليات عسكرية رداً على عدم خروج حزب العمال من المنطقة، ورفض قوات الحشد الشعبي الانسحاب من المنطقة.

ماذا الآن؟

منذ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وسكان المناطق المتنازع عليها عالقين بين توترات كل من حكومة إقليم كردستان والحكومة الفيدرالية، وإنهم لا يتمتعون بالنفوذ الكافي؛ لكي يتركوا تأثير واضح أو تحديد ديانة المناطق التي يقيمون فيها- أو تلك المناطق التي سكنوها سابقاً. يتطلب نجاح أي اتفاق إرادة جميع الأطراف لتحويل الكلمات المكتوبة إلى أفعال على أرض الواقع. تقتضي الاتفاقية التي وُضعت فقراتها بدقة - التي تهدف إلى إعادة الأمن والاستقرار والإنعاش الاقتصادي - مشاركة جميع الجهات الفاعلة المحلية. إن العمل على صياغة اتفاقية والتوقيع عليها والشروع بتنفيذها دون تمثيل المجتمع تسبب شعوراً آخر بخيبة الأمل. لقد أدى غياب القادة الأيزيديين إلى تفاقم

التوترات بين الفاعلين على المستوى المحلي في الرد على بغداد وأربيل. وقع أعضاء من منظمات المجتمع المدني والنخب اليزيدية بياناً مشتركاً عقب الاتفاق في تشرين الأول 2020، أشاروا فيه إلى أهمية الاتفاق بشأن معالجة مشكلات الإيزيديين مع الدعوة إلى تنفيذ بنود الاتفاقية بطريقة هرمية، ابتداءً من الأساس صعوداً إلى القمة.

هناك حاجة ملحة لانتهاء النزاعات على المدى القصير والطويل لحل المأزق الحالي. على المدى القصير، فإن مشاركة المجتمع المحلي مع ممثليهم مطلوبة في كل خطوة. أربيل وبغداد بحاجة إلى حل وسط والعمل على اختيار رئيس بلدية جديد لقضاء سنجار. يجب أن تُقدم خطة منهجية إلى الحكومة للعمل على وفق الأولويات بحيث يمكن للحلول الموجهة نحو المجتمع أن تمهد الطريق نحو الاستقرار والتسوية. تدريجياً ستكون هناك حاجة لانسحاب كامل لجميع القوات من قضاء سنجار وإعادة دمج المجتمع لتأمين أراضيه بواسطة الشرطة المحلية.

تعد المحادثات بين الحكومة الفيدرالية في بغداد وحكومة إقليم كردستان مع الدول المجاورة- تركيا وإيران- شرطاً رئيسياً لدعم تنفيذ اتفاقية سنجار لإنهاء المزيد من حالة اللا-استقرار. قد يؤدي اندفاع القوى غير المسيطر عليه في سنجار إلى حدوث كارثة سياسية وإنسانية مقبلة في العراق ما لم يتم كبحه بشكل ملائم.

المصدر: المجلس الأطلسي

<https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/the-sinjar-agreement-has-good-ideas-but-is-it-a-dead-end/>